تشكلت في الفصل التشريعي السابع بجلسته المنعقدة بتاريخ 9 /3 /1993

مجلس الأمة: «الإسكانية البرلمانية» قامت بمساهمات بارزة في تعديلات «الرعاية السكنية»

- اللجنة حرصت منذ البداية على حصر المشاكل والمعوقات التي أدت إلى تضخم القضية الإسكانية
- ساهمت بمنح المؤسسة العامة للرعاية السكنية الصلاحيات الواسعة حسب القانون بالبناء على أملاك الدولة

اللجنة الإسكانية بذلت مجهوداً كبيراً لحل القضية الإسكانية

قرر مجلس الأمة في الفصل التشريعي السابع (1992–1996م) وتحديدا في جلسته المنعقدة بتاريخ 1993/3/9 تشكيل اللجنة الإسكانية وهي لجنة مؤقتة مكونة من خمسة أعضاء تختص بالأمور الإسكانية وما يتعلق بها من مشاريع ومقترحات.

وقال تقرير صادر عن مجلس الامة أمس ضمن سلسلة تقاريره التي يعدها عن لجانه إن «الإسكانية» ساهمت ايضا في معالجة القصور الواضح في الإنجاز واختصار طول فترة الانتظار الذي ادى إلى حرمان كثير من مستحقي الرعاية السكنية من الحصول على حقوقهم في الوقت المناسب

وقد حرصت اللجنة منذ بداية تشكيلها على حصر المشاكل والمعوقات التي ادت إلى تضخم القضية الإسكانية ما دعا اللجنة الى تعديل عدة قوانين مرتبطة بالقضية الإسكانية بدءا بتعديل بعض أحكام القانون رقم (15) لسنة 1974 بإنشاء الهيئة العامة للإسكان وتعديل القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية بالإضافة إلى تعديل العديد من القوانين التي تهتم بالرعاية السكنية وتنظم عملها.

كما ساهمت اللجنة بإقرار تعديلات مهمة على قانون الرعاية السكنية للمساعدة في حل القضية الإسكانية ومعالجة القصور الواضح في الإنجاز واختصار طول فترة الانتظار الذي أدى إلى حرمان كثير من مستحقي الرعاية السكنية من الحصول على حقوقهم في الوقت المناسب

وتمثل ذلك بمنح المؤسسة العامة للرعاية السكنية الصلاحيات الواسعة حسب القانون بالبناء على املاك الدولة لتقليص الطلبات الإسكانية للمواطنين

- الكندري: قمنا بإنجاز العديد من القوانين المهمة والمتعلقة بالقضية الإسكانية وإحالتها إلى مجلس الأمة
- هناك مؤشرات إيجابية تعطي بادرة أمل لتقليص فترة انتظار المواطن للحصول على المسكن

إلى جانب تخويل المؤسسة طلب اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضي أو العقارات للصالح العام عند الضرورة و الاستفادة من الأراضي المخصصة والموجودة لديها وخاصة التي تقع في المناطق التجارية والاستثمارية لبيعها على القطاع الخاص بالمزاد العلني لتتم الاستفادة من مردودها المالي لصالح المؤسسة.

وسعت اللجنة في عملها إلى إقرار قانون يلزم بلدية الكويت بتجهيز وتنظيم الأراضي التي تخصصها لأغراض السكن حسب المخطط الهيكلي للدولة ومن ثم تسليمها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية خالية من العوائق وإصدار قانون إنشاء محفظة مالية لدى بنك التسليف والادخار لتمويل توسعة وترميم السكن الخاص.

وحسب التقارير الصادرة عن اللجنة الإسكانية فهناك (12) اقتراحاً برغبة و (40) اقتراحاً بقانون تم إدراجهم على جدول أعمال اللجنة ليتم دراستهم من قبل أعضاء اللجنة وإبداء الراي فيهم تمهيداً لانجازهم وتقديم تقرير بشأنهم إلى مجلس الأمة .

وخلال دور الانعقاد الحالي أحال مجلس الامة في جلسته التكميلية المنعقدة في 2015/1/15 إلى الحكومة مشروع قانون بإضافة مادة جديدة برقم (29 مكرر) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شان الرعاية السكنية بعد الموافقة عليه في مداولتيه الأولى والثانية.

وتنص المادة المضافة إلى القانون المشار إليه انه «إذا حصل رب الأسرة من بنك الائتمان الكويتي على قرض لبناء مسكن او لشرائه ثم تصرف في العقار بالبيع لمرة واحدة وقام برد مبلغ القرض كاملاً إلى البنك ولم يحصل على قرض آخر منه وليس له وأسرته مسكن كان له التقدم إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية بطلب لتوفير مسكن ملائم على ان يكون ذلك بحق الانتفاع او الإيجار له ولأسرته».

وفي هذا الصدد قال رئيس اللجنة الإسكانية العضو فيصل محمد الكندري في تصريح صحفي ان اللجنة قامت بانجاز العديد من القوانين المهمة والمتعلقة بالقضية الإسكانية وأحالتها إلى مجلس الأمة خلال ادوار الانعقاد الفائتة ومنها القانون رقم (19) لسنة 2014 بإضافة مادة جديدة برقم (28 مكرراً) إلى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية

والذي يمنح الحاصل على (قرض للبناء) مواد بناء مدعومة تشمل جميع المستلزمات التي يحتاجها البناء بقيمة لا تتجاوز (30) الف دينار كويتي . بالإضافة إلى انجاز القانون رقم (113) لسنة 2014 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقانون رقم (27) لسنة 1995 في شأن إسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية.

وكشف الكندري عن ابرز القوانين الموجودة حاليا على جدول أعمال اللجنة والمقرر الانتهاء منها خلال الشهر القادم والتي تتمحور حول إضافة فقرة جديدة للمادة (14) من القانون رقم (47) لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية « في حالة وفاة الأب تؤول ملكية البيت الحكومي أو القسيمة لورثته الشرعيين مجتمعين ويكون للابن الأصغر الحق في التمتع بالرعاية السكنية إلى جانب استبدال نص المادة (30) من القانون رقم (47) لسنة 1993 بشأن الرعاية السكنية والمتعلقة برفع سقف التثمين والبيع من (300) الف دينار إلى (500) الف دينار.

كما نفى الكندري وجود تعديلات على القوانين الإسكانية المتعلقة بالكويتية المتزوجة من غير كويتي وحالات أخرى كالمطلقات والأرامل وغير المتزوجات

مبينا أن القانون رقم (2) لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية قد عالج جميع هذه الحالات سواء بالقرض الإسكاني أو توفير مسكن ملائم لهذه الفئات حسب التفصيل المحدد بالقانون.

واكد الكندري في نهاية كلمته ان هناك مؤشرات ايجابية تعطي بادرة أمل لتقليص فترة انتظار المواطن للحصول على المسكن وذلك وفق ما أعلنه وزير الدولة لشئون الإسكان في اكثر من مناسبة في شأن التوزيعات التي زادت من 2500 وحدة سكنية إلى 12700 سنويا إضافة إلى بناء قسائم تكفي لإنشاء اكثر من 100 الف وحدة سكنية توزع على المستحقين من أصحاب الطلبات الإسكانية.

- تحويل المؤسسة طلب اتخاذ إجراءات نزع ملكية الأراضي أو العقارات للصالح العام عند الضرورة
- لا تعديلات على القوانين الإسكانية المتعلقة بالكويتية المتزوجة من غير كويتي وحالات أخرى كالمطلقات والأرامل وغير المتزوجات

- اللجنة سعت لإقرار قانون يلزم البلدية بتجهيز وتنظيم الأراضي التي تخصصها لأغراض السكن حسب المخطط الهيكلي للدولة

جدد تعهده بالوقوف ضد أي مطالبة حكومية أو قرار من شأنه أن ينتقص من حقوق ومكتسبات الموظفين في القطاع النفطي

الكندرى: تطبيق البديل الإستراتيجي على موظفي البترول تعني تسليم هذا المرفق الحيوي للعمالة غير الوطنية

فيصل الكندري

رفض النائب فيصل الكندري مايقوم به وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة علي العمير من تحركات تهدف لتسويق فكرة تطبيق البديل الاستراتيجي للرواتب على القطاع النفطي مشيرا الى ان حجج العمير بان السياسة القبلية للدولة التقشف في ظل الاوضاع الراهنة باتت مكشوفة.

وقال الكندري في تصريح صحفي ان مراوغات العمير السياسية لا تنطلي على الكوادر والكفاءات الوطنية النفطية لان "اهل مكة ادرى بشعابها" وهم واعون جيدا لحجم الاعمال الموكلة لهم ومدى خطورتها وحجم الانفاق والمدخول المالي.

واوضح الكندري ان تطبيق البديل الاستراتيجي على موظفي البترول تعني تسليم هذا المرفق الحيوي والحساس والذي يعتبر عصب المال للكويت الى العمالة غير الوطنية مستدركا بقوله" في الوقت الذي وصلت نسبة تكويت القطاع النفطي الى 88% هناك من يريد تشتيت الكفاءات والكوادر الوطنية الى دول اخرى او وظائف اقل خطورة وبنفس المردود المادي"

واضاف ان حجم المخاطر الواقعه على العاملين في مجال البترول لا تقارن بالوظائف الاخرى فهم يعملون على مدار الساعه وفي اصعب الظروف لتامين انتاج البترول اليومي للبلاد

كما ان التوجه بتطبيق البديل لا يتناسب والمطالبة برفع قدرة البلاد من انتاج النفط يوميا بمقدار 3.6 مليون برميل في العام 2020.

وجدد الكندري تعهده بالوقوف ضد اي مطالبة حكومية او قرار من شانه ان ينتقص من حقوق ومكتسبات الموظفين في القطاع النفطي

- حجم المخاطر الواقعة على العاملين في مجال البترول لا تقارن بالوظائف الأخرى
- التوجه بتطبيق البديل لا يتناسب والمطالبة برفع قدرة البلاد من إنتاج النفط يومياً

للمشاركة في أعمال الجلستين الثالثة والرابعة لدور الانعقاد الثالث للبرلمان العربي

وفد الشعبة البرلمانية إلى القاهرة

مبارك الخرينج

محمد الجبري

محمد الحويلة

غادر البلاد مساء أمس الاول وفد الشعبة البرلمانية متوجها إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة وذلك للمشاركة في أعمال الجلستين الثالثة والرابعة لدور الانعقاد الثالث للفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي ولجانه اللتين تعقدان في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة من 13 إلى 17 فبراير الجاري.

ويضم وفد الشعبة البرلمانية كل من نائب رئيس مجلس الأمة مبارك بنيه الخرينج والأعضاء فيصل محمد الكندري ومحمد ناصر الجبري ود. محمد هادي الحويلة .

ومن المقرر أن يصادق البرلمان العربي خلال الجلسة الثالثة على مضبطتي الجلستين الإجرائية والثانية لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول المعقودتين بتاريخ 6 ديسمبر 2014م .

كما سيطلع على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان حول تعديل النظام الداخلي للبرلمان العربي.

وسيتم في الجلسة العامة المقرر عقدها يوم الثلاثاء الموافق 17 فبراير 2015 مناقشة اللائحة الداخلية للبرلمان العربي.

وتشارك الشعبة في اجتماع هيئة مكتب البرلمان بحضور النائب الثالث لرئيس البرلمان العضو محمد ناصر الجبري .

ومن المقرر أن تناقش لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية موضوع وضع خطة عمل اللجنة خلال العامين القادمين ومشروع خطة العمل خلال دوري الانعقاد الثالث والرابع من الفصل التشريعي الأول. كما ستطلع على مذكرة الأمانة العامة حول الرد على ملاحظات المراقب عن الحساب الختامي لعام 2012 ومقترحات أعضاء اللجنة حول موضوعي العملة العربية الموحدة وصندوق النقد العربي والعديد من البنود المدرجه على جدول أعمالها.

- سيطلع على مقترحات أعضاء اللجنة حول موضوعي العملة العربية الموحدة وصندوق النقد العربي

أكد أن هذه الخطوات دليل على النهج الإصلاحي لدي الحكومة

الحمدان لـ«الصباح»: قرارات «الداخلية» تدل على جدية الخالد في تنفيذ قانون جمع السلاح

حمود الحمدان

مصطفى كامل

اكد النائب حمود الحمدان ان القرارات الاخيرة الصادرة عن وزارة الداخلية فيما يخص قانون جمع السلاح الذي اقره مجلس الامة مؤخرا انما تدل دلالة واضحة وصريحة على جدية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في تنفيذ القانون وتطبيقه على الكبير والصغير بمسطرة واحدة.

وقال الحمدان في تصريح خاص لـ«الصباح» ان هذه الخطوات من الوزير الخالد دليل على النهج الاصلاحي لدي الحكومة وتفعيل دور وزارة الداخلية دون مجاملات او محابة لاحد على حساب سيادة الدولة مشيرا الى ان نواب الامة يشدون على ايادي الخالد ويباركون خطواته الاصلاحية.

واضاف الحمدان ان جميع الاجراءات التي يتخذها الخالد حاليا تصب بلا شك في تفعيل قانون جمع السلاح خاصة بعد ان بدء بابناء الاسرة الحاكمة مطالبا اياهم بتسليم ما لديهم من اسلحة مؤكدا بان ذلك هو نهج صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد والذي يحث على تطبيق القانون على الجميع دون تفرقه.

لافتا ان ما تقوم به وزارة الداخلية حاليا هو برهنة عملية لتفعيل توجيهات صاحب السمو امير البلاد.

نواب يقسمون على محاسبة الوزراء المقصرين

اكد مصدر نيابي ان عدد من النواب اجتمعوا امس لدى النائب طلال الجلال في مزرعته بالوفره واتفقوا واقسموا على المضي قدما على محاسبة بعض الوزراء الذين تمادوا في تقصيرهم واضاف المصدر بان هناك استجوابات تلوح في الافق ستقدم في قادم الايام وهي ليست ببعيدة.